13 March 2013
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة السابعة والخمسون
٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣
البند ٣ (ب) من جدول الأعمال
متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": القضايا والاتجاهات الناشئة والنهج الجديدة في تناول القضايا التي تمس وضع المرأة أو المساواة بين المرأة والرجل: المسائل الرئيسية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين التي يتعين تناولها في الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥

المسائل الرئيسية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين التي يتعين تناولها في الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥

موجز المنسِّق

١ - في ٧ آذار/مارس ٢٠١٣، نظمت لجنة وضع المرأة حلقة حوارية لدراسة المسألة الناشئة المعنونة "المسائل الرئيسية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين التي يتعين تناولها في الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥". وتولت إدارة الحوار السيدة إيرينا فيليتشكو، نائبة رئيس اللجنة. وشارك في فريق النقاش كل من جون هيندرا، الأمين العام المساعد ونائب المدير التنفيذي لمكتب السياسات والبرامج في هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) والرئيس المشارك لفرقة العمل المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية

الرجاء إعادة استعمال الورق

التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية؛ وأنيتا نايار، عضو اللجنة التنفيذية لشبكة بدائل التنمية مع المرأة من أجل عهد جديد. واضطلعت بدور المحاور السيدة كارين غراون (الولايات المتحدة الأمريكية)، الأستاذة المُنابة المتخصصة في علم الاقتصاد في الجامعة الأمريكية والمستشارة الأقدم للشؤون الجنسانية في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

٢ - ومع اقتراب عام ٢٠١٥، وهو التاريخ المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، شرعت الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة، والأوساط الأكاديمية، وصانعو السياسات، والمجتمع المدني، في تنفيذ عدد من العمليات للتفكير في الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥. ويندرج في سياق يتصل بهذه الأفكار العمل على صياغة أهداف التنمية المستدامة، الذي دعا إليه مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعقود في ريو دي جانيرو، البرازيل، في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٣ - وأكدت الجمعية العامة مجددا في دورتها السابعة والستين أن التنفيذ الكامل والفعال والمعجل لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة أمر أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، دعت الجمعية إلى إعطاء هدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مكانا بارزا في المناقشات المتعلقة بالإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥، مع الأخذ في الاعتبار أهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني. ويسلط الموجز التالي الضوء على بعض التوصيات المقدمة من الدول الأعضاء وممثلي المجتمع المدني بشأن المبادئ الأساسية التي ينبغي أن يستند إليها الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥، وكفالة أهمية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الخطة الإنمائية الجديدة.

٤ - وركزت عروض المشاركين في فريق النقاش على فرص إدماج مسألة المساواة بين الجنسين في العمليات المتعددة المحيطة بإعداد الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة؛ والتأملات في الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية التي يتعين متابعتها في الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥؛ والرؤى المناسبة لإطار إنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ يضع مسألة المساواة بين الجنسين في مركز اهتماماته؛ ووجهات نظر المنظمات النسائية ومنظمات المجتمع المدني تجاه الخطة الإنمائية المقبلة.

٥ - وبرز بين المشاركين توافق قوي في الآراء يدعو إلى وجوب منح مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة موقعا مركزيا في الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥. وورد في إعلان الألفية إقرار واضح بأهمية تحقيق هدف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بوصفه وسيلة فعالة لمكافحة الفقر والجوع والمرض، وحفز التنمية المستدامة الحقيقية. ودعا المشاركون أيضا إلى

جعل الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ يستند إلى مبادئ حقوق الإنسان والمساواة وعدم التمييز، وأن تكون جميع الأهداف التي ستوضع قابلة للتطبيق بشكل شامل على جميع البلدان ويمكن تكييفها بحسب السياقات القطرية المختلفة. وشملت المبادئ الأخرى التي حدد المشاركون أن من المهم إدماجها في الإطار الجديد الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والاستدامة البيئية. واقترح المشاركون رؤية مبنية على إطار إنمائي تحويلي يستطيع، إلى جانب كفالة الاستمرارية مع الأهداف الإنمائية للألفية، أن يتجاوز ذلك الإطار ويأخذ شكلا يتسم بقدر أكبر من التوجه العملي، والشمول والتركيز على الناس. وينبغي توخي الاتساق بين الخطة الإنمائية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة.

٦ - وشدد عدد من المشاركين على أهمية التوصل إلى أهداف طموحة، وسهلة الفهم، ويمكن قياسها، في الإطار الإنمائي الجديد، لكي تحدث فرقا حقيقيا في حياة النساء والفتيات. وينبغي أن تسترشد الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ بنهج شامل وأن تطبق حلولا متعددة القطاعات للتصدي بفعالية للتحديات الراهنة. وسلط المشاركون الضوء أيضا على الشفافية والمساءلة، بوصفهما عنصرين حيويين لتنفيذ الأهداف والغايات ورصدها. وأقر المشاركون أيضا بأن للمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية، دورا أساسيا في العمليات التشاركية والشاملة المؤدية إلى وضع الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥.

٧ - وسلط المشاركون الضوء على المجالات التي عجزت فيها الأهداف الإنمائية للألفية عن معالجة الأسباب الهيكلية والجذرية للفقر، وعدم المساواة بين الجنسين، وأشكال التمييز المتعددة والمتداخلة التي تواجهها النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم. ودعا المشاركون إلى التركيز في إطار العمل الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ على فئات السكان الأكثر ضعفا وتهميشا، التي تشمل النساء ذوات الإعاقة، والمثليات، والمثليين، وذوي الميل الجنسي المزدوج، ومغايري الهوية الجنسانية. واعترف المشاركون بأن إنكار حقوق المرأة هو الدافع الأكثر انتشارا لظواهر عدم المساواة في العالم، وأن عدم المساواة بين الجنسين وانعدام تكافؤ الفرص يقلل من إمكانية التنمية ويؤدي إلى تفاقم الفقر والتهميش.

٨ - ورغم أن المشاركين قد انتقدوا ضيق نطاق الهدف ٣ المتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فإنهم اعترفوا بأهمية وجود هدف قائم بذاته يتعلق بالمساواة بين الجنسين في الإطار الحالي حيث سمح بحشد الموارد والإرادة السياسية، واستخدم بوصفه آلية مساءلة لرصد التقدم المحرز والفجوات المتبقية في التنفيذ. وبالإضافة إلى الدعوة إلى التركيز بقوة على المساواة بين الجنسين في الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥، أعرب العديد من المشاركين عن دعمهم لاتباع نهج ثنائي المسار لإدراج المساواة بين الجنسين في الإطار

الجديد، الذي سيشمل كلا من المساواة بين الجنسين بوصفه هدفا قائما بذاته، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع الأهداف الأخرى.

٩ - وأشار المشاركون إلى أن الفقر وعدم المساواة بين الجنسين أمران مرتبطان وأن كلا منهما ما زال يعزز الآخر، وأنهما يخلقان هوة متزايدة الاتساع بين البلدان، وكذلك بين المرأة والرجل، في السلطة والثروة والتعبير عن الرأي. وشددوا على تعذر القضاء على الفقر على المدى الطويل بدون تغييرات تحويلية في حياة المرأة والرجل. وأوضحوا أن الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن يعالج الحواجز الهيكلية التي تؤدي إلى الفقر.

١٠ - وسلط المشاركون الضوء على العنف ضد النساء والفتيات بوصفه أحد المسائل ذات الأولوية، ودعوا إلى أن تركز الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ على الإجراءات الملموسة لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف، والعمل على منع العنف والقضاء عليه. وبالإضافة إلى انتهاك حقوق النساء والفتيات في السلامة الجسدية والأمن الشخصي، يمثل العنف ضد النساء والفتيات عقبة أمام حصولهن على التعليم، والتدريب، والوصول إلى الموارد وسوق العمل. ويحرم العنف أيضا النساء والفتيات من حقوقهن في الصحة، بما في ذلك صحتهن الجنسية والإنجابية، وحقوقهن الإنجابية. وأشار المشاركون إلى أهمية إدماج الأهداف المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات في الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥.

١١ - وأعرب المشاركون عن القلق إزاء الثغرات التي ما زالت موجودة على مسار تقدم العديد من البلدان نحو تحقيق الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بتحسين الصحة النفاسية، ودعوا إلى إدماج الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية في الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥. وأشار عدد من المتحدثين إلى أن تطبيق نظام يكفل حصول الجميع على الرعاية الصحية المأمونة والميسورة التكلفة يؤثر بشكل إيجابي في الحد من الوفيات النفاسية وانتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل، فضلا عن خفض حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بين الشابات. وأشاروا أيضا إلى أن الرعاية الصحية الأولية المعززة تساهم في تحقيق المساواة بين الجنسين.

١٢ - ولاحظ المشاركون أن الحصول على التعليم لا يكفي في حد ذاته طالما أن حالات التمييز والمواقف المستندة إلى نماذج نمطية نابعة من اعتبارات جنسانية في المدارس تؤدي إلى التمييز على الصعيدين التعليمي والمهني وتعيق التنمية الكاملة لإمكانيات المرأة والفتاة. وذكروا أن ثمة حاجة لبذل مزيد من الجهود لتحسين فرص الفتيات في الحصول على التعليم ما بعد الابتدائي، وتحسين النتائج من خلال التركيز ليس على المسائل الكمية فحسب، بل أيضا على جودة التعليم.

١٣ - وشدد المناقشون على مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بوصفها أمرا ضروريا لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر. وأقر عدد كبير من المشاركين بأنه رغم إحراز بعض التقدم في زيادة التمثيل السياسي للمرأة، فإن ثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة من أجل الأخذ برأي المرأة وتعزيز مشاركتها في عمليات صنع القرار على جميع المستويات، بما في ذلك على صعيد الحكومة المحلية، وفي الأسر، وفي المجتمعات المحلية، لكي تستطيع المشاركة بصورة كاملة في المجتمع على قدم المساواة مع الرجل، بما في ذلك مشاركتها في صنع القرارات المتعلقة بالحصول على الموارد والأصول والسيطرة عليها.

١٤ - وأقر المشاركون بأن تمكين المرأة اقتصاديا أمر بالغ الأهمية لتحقيق المساواة بين الجنسين لأنه يزيد من الخيارات المتاحة للمرأة، وزيادة تأثير صوتها في شؤون الأسرة والمجتمع المحلي. وذكروا أن النمو الاقتصادي الشامل والمستدام المبني على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون أمر ضروري للقضاء على الفقر. وأوضحوا أن من المطلوب إجراء تغييرات في سياسات الاقتصاد الكلي لإعمال الحقوق الاقتصادية للمرأة. وينبغي أن يعالج الإطار الإنمائي الجديد الحواجز التي تعيق مشاركة المرأة بصورة كاملة في المجال الاقتصادي والحصول على الموارد المالية والإنتاجية، بما في ذلك حصول المرأة على الأراضي، والموارد، والمعرفة، والتكنولوجيا، وكذلك حقوق الملكية والميراث. ونظرا إلى ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، سلم المشاركون بأهمية إشراك الشابات في جميع المبادرات الرامية إلى خلق فرص العمل. وأشار المشاركون إلى أهمية وضع أهداف ملموسة لتحقيق نتائج ملموسة محددة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥.

١٥ - ودعا المشاركون إلى التعامل مع مسألة توفير فرص العمل الكريم بوصفه مبدأً أساسياً للتمكين الاقتصادي في الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥، وأشاروا، فضلا عن ذلك، إلى الحاجة إلى أجر يكفل العيش الكريم للمرأة العاملة في القطاع غير الرسمي، بما في ذلك العمل المترلي. ودعا أيضا عدد من المشاركين إلى التسليم بشكل أفضل، في الإطار الإنمائي الجديد والدراسات الوطنية، بما تؤديه المرأة من أعمال غير مدفوعة الأجر، وإلى إبراز ذلك العمل بشكل أفضل، على نحو يأخذ في الحسبان الوقت الذي تقضيه في رعاية الأطفال والمرضى والمسنين، والإقرار بأن ذلك يساهم في الاقتصاد والمجتمع بصورة أعم. وذكر المشاركون أن الممارسات الجيدة تشمل استعمال استقصاءات استخدام الوقت، وإدماج أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر التي تؤديها المرأة في الحسابات الفرعية. وأشار المشاركون أيضا إلى أن ثمة حاجة إلى إحداث تحوّل في أدوار الجنسين ومفاهيم الرجولة لتعزيز دور الرجال في تقديم الرعاية. وينبغي لسياسات التعليم والتوظيف مواجهة الممارسات والقوالب النمطية التمييزية

للتشجيع على تحقيق توازن بين العمل والحياة الشخصية، من أجل تعزيز تكافؤ الفرص والمساعدة على إعادة توزيع مسؤوليات أعمال الرعاية. وثبت أيضا أن تطوير الهياكل الأساسية في مجالات النقل والطاقة والمياه والصرف الصحي يؤدي إلى تقليص الوقت الذي تكرسه المرأة للعمل غير المدفوع الأجر.

١٦ - ويؤدي الفقر وأوجه عدم المساواة التي تزدهر في البلدان التي تشهد نزاعات مسلحة وفي الدول الهشة إلى تفاقم انتهاكات حقوق المرأة وتعيق الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ولاحظ بعض المشاركين أن الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن يتطرق إلى مسائل السلام والأمن، وإلى الحد من أخطار الكوارث والتأهب لها. وينبغي له أيضا تعزيز التدابير الرامية إلى التخفيف من وطأة آثار تغير المناخ والتكيف معها.

١٧ - ويتطلب الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ التزامات بزيادة الاستثمارات المالية في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين. واقترح المشاركون أن يشمل الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ جدول أعمال للتمويل والاستثمار للحكومات من أجل الاضطلاع بدور مركزي في التمويل والمساءلة. واقترحوا أيضا أن تحشد الحكومات الموارد من خلال الإصلاحات المالية، وحشد الموارد المحلية، والمساعدة الإنمائية الرسمية. وينبغي أن تستند الشراكات العالمية إلى المساءلة والثقة المتبادلة.

١٨ - وعلق العديد من المشاركين على مدى توافر البيانات التي أثرت في اختيار غايات ومؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. وقالوا إن الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن يشمل غايات ومؤشرات قوية وواضحة من أجل قياس النتائج للنساء والفتيات، على أن تتسم بمرونة كافية تسمح باختيار مؤشرات وطنية. ويجب ألا يؤدي نقص البيانات إلى عرقلة عملية تحديد الأهداف، بل ينبغي أن يؤدي إلى اتخاذ الإجراءات لجمع البيانات الأساسية. ومن أجل تحقيق الدمج الكامل للمنظور الجنساني في الإطار الجديد، شدد المشاركون على ضرورة أن تجمع البلدان بيانات كمية ونوعية مصنفة حسب نوع الجنس، والسن، والدخل، والعرق/العنصر، وغيرها من العوامل، بشأن طائفة واسعة من المسائل، بما في ذلك العنف ضد المرأة، والحصول على الأصول والسيطرة عليها، والمشاركة السياسية على الصعيدين الوطني والمحلي، وتوزيع الموارد لتحقيق المساواة بين الجنسين.